A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/616
13 December 1995

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٤ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: بشير فواز الزعبي (الأردن)

أولا - المقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها ٣، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخمسين البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: (أ) تمويل التنمية؛ (ب) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية (انظر A/C.2/50/1).

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١١ إلى ١٣ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٢ و ٤١ و ٤٣ المعقودة في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ و ٧ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٥ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويرد سرد للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/50/SR.11 و 13 و 23 و 24 و 32 و 41 و 43). ووجه الاهتمام أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٣ إلى ٨، المعقودة في ٣ و ٤ و ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/50/SR.3-8).

٣ - ولنظر اللجنة في هذا البند كان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البروتوكول الإضافي لمعاهدة أسونسيون بشأن الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (A/50/91)؛

(ب) رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الوثائق الختامية لمؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، المعقود في هاليفاكس في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/50-254-S/1995/501)؛

(ج) مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال المؤقتة للبعثة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة، تحيل بها نص البلاغ وإعلان المبادئ بشأن السياحة والتجارة والنقل وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة الافتتاحي لرابطة الدول الكاريبية الذي عقد في بورت أوف سبين يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ (A/50/407)؛

(د) رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة، يحيل بها البلاغ الصادر عن منتدى بلدان المحيط الهادئ السادس والعشرين، الذي عقد في مادانغ، بابوا غينيا الجديدة، في الفترة من ٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/50/475)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ المعتمد في مناسبة الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/50/518)؛

تمويل التنمية

(و) تقرير الأمين العام بشأن مصادر تمويل التنمية في منتصف العقد (A/50/397)؛

(ز) رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألبانيا وبلغاريا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة، يحيلون بها الإعلان الموقع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في نيويورك، فيما يتعلق بالإجراءات والخطط والمشاريع التي تضطلع بها البلدان الأربعة في مجال الهياكل الأساسية للنقل الإقليمي وعبر الإقليمي والهياكل الأساسية للطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية (A/C.2/50/4)؛

الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

(ح) تقرير الأمين العام (A/50/429)؛

أزمة الديون الخارجية والتنمية

(ط) تقرير الأمين العام بشأن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥ (A/50/397 و Corr.1)؛

(ي) رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (A/50/695)؛

(ك) رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة (A/C.2/50/5).

٤ - وفي الجلسة ١١، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان افتتاحي كل من المدير بالنيابة لشعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية ورئيس فرع العلاقات الاقتصادية الدولية التابع لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات (انظر A/C.2/50/SR.11).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/50/L.6 و A/C.2/50/L.56

٥ - في الجلسة ٢٤، المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل الفلبين، نيابة عن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة" (A/C.2/50/L.6)، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وعلى وجه الخصوص تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع"، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

"وإذ تؤكد قرارها ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

"وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

"وإذ تلاحظ أن عملية النمـــو الاقتصـــادي، في عدد من البلدان النامية، قد تأثرت إيجابيا بما حدث مؤخرا من زيادة في حجم التدفقات الدولية لرأس المال الخاص،

"وإذ تؤكد أن غالبية البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا، وفي افريقيا على وجه الخصوص، لم تستفد من تدفقات رأس المال هذه على الرغم من جهودها المبذولة لتهيئة إطار وطني أفضل،

"وإذ تعرب عن القلق، في حدود ذلك السياق، إزاء استمرار الانخفاض في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية،

"وإذ تعرب عن القلق أيضا لكون عدد كبير من البلدان النامية قد أصبح أكثر عرضة للتقلبات العابرة لتدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية،

"وإذ تلاحظ ضرورة تهيئة أحوال مؤاتية لضمان الاستقرار الدولي في تدفقات رأس المال الخاص على المدى المتوسط والمدى الطويل، وخاصة بالنسبة لتنمية البلدان النامية،

"وإذ هي على بينة من دور صندوق النقد الدولي في تعزيز بيئة مالية دولية مستقرة مؤاتية للنمو الاقتصادي، وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والاتفاقات المبرمة بينهما، وتعزيزها،

"١ - تؤكد أن التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وينبغي وضعه في المقدمة في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

"٢ - تنوه بضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية مع العمل، في الوقت ذاته، على تخفيض خطر التقلبات المنتظم، وعلى الأخص فيما يتعلق بتدفقات الحافظات المالية؛

"٣ - تشدد على ضرورة توسيع التعاون الملائم فيما بين السلطات والمؤسسات النقدية والمالية بغية تشجيع إقامة مشاورات وقائية بين هذه المؤسسات على اعتبار أنها وسيلة للنهوض ببيئة مالية دولية مستقرة ومؤاتية للنمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية؛

"٤ - تشدد أيضا على أهمية توسيع نطاق تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي داخل منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وكذلك الأوضاع التي قد يكون لها أثر هام على النظام المالي الدولي؛

"٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛

"٦ - تدرك الحاجة إلى أن يكون لصندوق النقد الدولي دور مركزي أكبر في عملية المراقبة، وبصفة خاصة للبلدان الصناعية، بغية تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ في الأسواق المالية الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي؛

"٧ - تعيد تأكيد هدف تعزيز زيادة الشفافية والانفتاح وزيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي، وتسلم، في هذا السياق، بالمساهمة الهامة التي تستطيع الأمم المتحدة تقديمها لتحقيق هذه الغاية؛

"٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عن مسألة جعل تدفقات رأس المال الخاص عالمية النطاق، بما في ذلك تأثيرها في البلدان النامية، وعن التدابير والاقتراحات اللازمة للنهوض ببيئة مالية مستقرة مؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام، وعن تنفيذ هذا القرار".

٦ - وفي الجلسة ٤١، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عرض السيد ماكس شتاتهاغن (نيكاراغوا)، نائب رئيس اللجنة، مشروع قرار بعنوان "التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة" (A/C.2/50/L.56)، المقدم على أساس المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.6، ونقحه شفويا على النحو التالي:

(أ) في الفقرة السابعة من الديباجة، حلت عبارة "خلال السنوات الثلاث الماضية من انخفاض في القيمة الحقيقية للمستوى" محل عبارة "في السنوات الأخيرة من انخفاض المستوى"؛

(ب) في الفقرة ٦ من المنطوق تحذف كلمة "تستلزم"؛

٧ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/50/L.56، على النحو المنقح به شفويا (انظر الفقرة ٢٠، مشروع القرار الأول).

٨ - نظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/50/L.56، قرر مقدمو مشروع القرار A/C.2/50/L.6 سحبه،

باء - مشروعا القرارين A/C.2/50/L.7 و A/C.2/50/L.75

٩ - في الجلسة ٢٣، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل الفلبين بعرض مشروع القرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/50/L.7)، كانت الفلبين قد قدمته نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، و كولومبيا، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وانضمت فيما بعد، قيرغيزستان إلى مقدمي مشروع القرار، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقرارها ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

"وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

"وإذ تعيد أيضا تأكيد الحاجة الماسة إلى حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

"وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى تحسين حالة الديون في البلدان النامية بالنظر إلى استمرار المستوى الذي لا يمكن المضي في تحمله للرصيد الكلي للديون وعبء خدمة الديون،

"وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى زيادة تحسين تنفيذ التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا،

"وإذ تلاحظ أيضا أن التطورات غير السلسة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون تجعل من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة واتباع نهوج مبتكرة، من أجل إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية التي تعانيها البلدان النامية،

"وإذ تلاحظ مع القلق استمرار عبء الديون وخدمة الديون المرتبطة بمختلف أنواع الديون: التجارية والثنائية والمتعددة الأطراف،

"وإذ تلاحظ مع القلق الحاجة الماسة إلى التصدي بصورة كاملة لمشكلة الديون وخدمة الديون المجتمعة للبلدان النامية المدينة، على أن تراعى الحالة الخاصة الحرجة لأكثر البلدان النامية الأفريقية مديونية، وأقل البلدان نموا،

"وإذ تؤكد الحاجة إلى النظر في أشكال جديدة ومبتكرة للتخفيف من التزامات خدمة الديون الناشئة من عمليات الإقراض المتعددة الأطراف التي استبعدت حتى الآن من إعادة الهيكلة الصريحة للديون،

"وإذ تعرب عن قلقها لأنه على الرغم من الجهود الصادقة التي تبذلها البلدان النامية من حيث التنفيذ المستمر للإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي، لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية في طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامه في تلك البلدان،

"وإذ تعرب أيضا عن قلقها لأن البلدان النامية التي واصلت الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد عانت من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

"وإذ تعرب كذلك عن قلقها لأن التدابير التي اتخذت حتى الآن لتخفيف عبء الديون لم توفر حتى الآن بصورة كاملة حلا شاملا وفعالا وعادلا ودائما للديون القائمة وعبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا،

"وإذ ترحب بالنتائج التي خلصت إليها جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي انعقدت منذ بداية التسعينات فيما يتعلق بالتنمية، والتي تعترف بالحاجة إلى حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وإلى إجراء تخفيضات كبيرة في الديون، فضلا عن حشد موارد إضافية وكبيرة للتنمية من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الإقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

"وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتخينا دي إنديـاس، كولومبيا، من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وخصوصا الفصل الثالث المعنون "القضايا الاقتصادية" من الوثيقة النهائية للمؤتمر،

"وإذ تشدد على الحاجة إلى وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ومؤاتية فيما يتصل بأمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، والوصول إلى التكنولوجيا، وأسعار الصرف، والأسعار الدولية للفائدة، من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الإقتصادي المطرد والتنمية المستدامة ولكي يستطيع المجتمع الدولي إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

"وإذ تشدد أيضا على ضرورة اعتماد مجموعة موحدة من المبادئ تتضمن ترتيبا نهائيا وقاطعا لضمان إجراء تخفيض كبير في كافة أنواع الديون الخارجية لجميع البلدان النامية المدينة، وتلائم قدرات الدول النامية على خدمة الديون،

"وإذ تحيط علما ببيان مدير إدارة صندوق النقد الدولي، الذي أدلى به في الاجتماع السنوي للصندوق عام ١٩٩٥، أن الصندوق سيواصل الاستجابة في حينه للطلبات الآتية من البلدان التي تقع في أزمة،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥[(١)]؛

"٢ - تقر بأن إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة ديون البلدان النامية الخارجية سيكون له أثر كبير على دعم قوة الاقتصاد العالمي ويسهم مساهمة كبيرة في جهود البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

"٣ - تقر بأن الأخذ بنهج الحل النهائي القاطع تجاه مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية سيمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

---

(١) A/50/379.

"٤ - تقر كذلك بأن نهج الحل النهائي القاطع تجاه مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية يتطلب استراتيجية متكاملة ومنسقة لمعالجة جميع أنواع الديون في جميع البلدان المدينة، والرصيد المتعاظم لديون البلدان النامية، وزيادة تخفيض عبء خدمة الديون، وزيادة المرونة في إعادة جدولة الديون، وتوسيع برامج التحويل القائمة، وإنشاء برامج أخرى للتحويل جديدة وإضافية ومبتكرة، ويحتاج إلى الدعم بتدفقات مالية جديدة وتوسيع ماليات مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف وتوسيع مرافق المؤسسة الإنمائية الدولية؛

"٥ - تشدد على الحاجة إلى زيادة تحسين الشروط التي اتفق عليها في نادي باريس، بما في ذلك الشطب أو غيره من التدابير لتخفيف عبء الديون، عن طريق زيادة تحرير معايير الأهلية بحيث تستطيع بلدان أخرى مثقلة بالديون أن تستفيد من المعاملة المؤاتية فيما يتعلق بتوحيد ديونها؛

"٦ - وتشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى قيام البلدان الدائنة والمصارف الخاصة ومؤسسات الإقراض بتوسع جهودها لتشمل التصدي للديون التجارية للبلدان النامية المثقلة بالديون، وأن تقدم دعما ماليا جديدا مناسبا، وأن توفر تدابير إضافية ومبتكرة، لتمكين تلك البلدان من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية؛

"٧ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في إمكانية مواصلة مبادراتها وجهودها لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا وطلبات حشد الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية وأن تنظر أيضا في آليات بديلة تكملة لذلك المرفق؛

"٨ - تشدد على الحاجة إلى نهوج مبتكرة، ومنها شطب الديون الرسمية، للتصدي للديون المتعددة الأطراف التي تقع علي البلدان النامية المثقلة بالديون ونسبة كبيرة من ديونها متعددة الأطراف، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل؛

"٩ - وتشدد أيضا على الحاجة إلى توسيع الطرائق القائمة لشطب الديون وشروط تخفيف عبء الدين المتفق عليها لدعم توحيد مختلف الديون الخارجية بصورة مناسبة بوسائل من بينها ترتيبات إعادة جدولة ديون البلدان النامية المثقلة بالديون، وخصوصا البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الشديدة المديونية؛

"١٠ - وتشدد كذلك على الحاجة إلى آليات إضافية تجعل من الممكن إعادة النظر في الديون المعادة جدولتها وخدمات الديون بغية توفير مرونة إضافية للبلدان النامية المثقلة بالديون،

لا سيما البلدان المنخفضة الدخل، في جهودها للخروج من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون الباهظ المستمر، ومن ثم تكفل قدرتها على وقف تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان؛

"١١ - وتشدد كذلك على ضرورة أن تنفذ بشكل عام التسهيلات القائمة لتوفير تدابير لتخفيف عبء الديون من خلال مختلف البرامج لتحويل الديون، مثل مقايضة الديون بأسهم في رأس المال، ومقايضة الديون باستثمارات لحماية الطبيعة، ومقايضة الديون ببرامج لإنماء الطفل، وغير ذلك من مقايضات الديون باستثمارات إنمائية، وأن يجري توسعها لتشمل مزيدا من البلدان النامية المثقلة بالديون وتتناول مبالغ كبيرة من الديون بحيث يمكن مساعدة تلك البلدان بصورة وافية في جهودها الإنمائية، ولتدعم تدابير لمصلحة أضعف شرائح مجتمعاتها؛

"١٢ - وتشدد كذلك على الحاجة إلى استكشاف نهوج إضافية ومبتكرة، بما في ذلك النهوج المتصلة ببرامج ومشاريع التنمية الاجتماعية وفقا لمقاصد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، من أجل التخفيف بدرجة كبيرة من عبء الديون على البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا؛

"١٣ - تشدد على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم وتوسيع المساعدة المالية التساهلية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، لتمكينها من الخلاص من التراكم المفرط في الدين ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد فإن الدائنين الأعضاء في نادي باريس مدعوون إلى مواصلة التنفيذ السريع والمرن للمعاملة التساهلية المعروضة وفقا لشروط نابولي؛

"١٤ - تشجع مؤسسات بريتون وود على أن تعجل النظر الجاري حاليا في الطرق التي يمكن بها التصدي لقضية الديون المتعددة الأطراف على البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، واضعة في اعتبارها، ضمن أمور أخرى، المناقشات التي دارت في اجتماعات صندوق النقد الدولي/اللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن نتائج اجتماع اللجنة الإنمائية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

"١٥ - وتقر بضرورة احتفاظ مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية بدرجة من الملاءة كافية وسليمة، وفي هذا الصدد، تقر ايضا بأنه ينبغي بذل الجهود لضمان تنفيذ التوسيع المقترح للموارد الموجودة تحت تصرف ترتيبات الاقتراض العامة في صندوق النقد الدولي،

وزيادات حصص الصندوق وزيادات رؤوس أموال المصارف الإنمائية، وتجميم الصناديق التساهلية، وتدعو هذه المؤسسات إلى اعتماد شروط مرنة لتسديد ديون البلدان النامية؛

"١٦ - وتقر أيضا أن نهج الحل النهائي القاطع في البحث عن حل دائم للديون الخارجية للبلدان النامية يجب أن يكون مصحوبا ببيئة دولية مؤاتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية[٢]، وغير ذلك من التدابير الداعمة لضمان إيجاد حل نهائي لأزمة الديون؛

"١٧ - تدعو مدير إدارة صندوق النقد الدولي إلى استنباط تدابير وإجراءات سياسة عامة للتصدي بصورة مناسبة وفي حينه للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون؛

"١٨ - تشدد على أنه، إلى جانب الديون الخارجية للبلدان النامية، هناك مسألة التدفقات المالية المعولمة التي يجب أن توضع في طليعة الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

"١٩ - وتؤكد ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية مع تقليل خطر التقلبات التي تنطوي عليها النظم، وخصوصا في التدفقات الاستثمارية؛

"٢٠ - تحث البلدان المتقدمة النمو على تخفيض أسعار فائدتها الطويلة الأجل، وأن تلغي تدرجيا الدعم الذي تقدمه إلى صناعاتها غير التنافسية، وخاصة في الزراعة، وإزالة الحواجز الحمائية الموجهة ضد البلدان النامية؛

"٢١ - وتشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير وتوسيع شبكات السلامة الاجتماعية لصالح الفئات المحرومة والضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها ببرامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، لا سيما الفئات المنخفضة الدخل؛

"٢٢ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الإقراض، حين تواصل تنفيذ مختلف التدابير التي

---

(٢) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

تستهدف المساهمة في حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وحين تستطلع السبل لتنفيذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف كثيرا من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون على البلدان النامية، على التأكد من التنفيذ الكامل والمراعاة التامة لاستراتيجيات الديون التي تطورت خلال السنين وتجسدت في مختلف قرارات الجمعية العامة، بما فيها هذا القرار؛

"٢٣ - تقر بالحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الانمائية، وتسلم أيضا بأن إيجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية يمكن أن يساهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الانمائية، ولاسيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

"٢٤ - تطلب الى المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المختصة، أن يعزز قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات التي عالجت مسائل الديون، وأن يعالج مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وبخاصة مشكلة أقل البلدان نموا، لدى وضع خطة للتنمية من أجل مواصلة العمل على ايجاد حل شامل وفعال وعادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

"٢٥ - تطلب أيضا الى المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الامم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وإلى القطاع الخاص، اتخاذ تدابير واجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن الاجتماعات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات بهدف ازالة عبء الديون وخدمة الديون عن كاهل البلدان النامية، وبخاصة بلدان افريقيا وأقل البلدان نموا، أو تخفيف ذلك العبء بقدر كبير؛

"٢٦ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار".

١٠ - في الجلسة ٤٣، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قدم السيد شتاتهاغن (نيكاراغوا)، نائب رئيس اللجنة، مشروع قرار معنون "تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية" (A/C.2/50/L.75)، المقدم على أساس المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.7.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/50/L.75 (انظر الفقرة ٢٠، مشروع القرار الثاني).

١٢ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/C.2/50/SR.43).

١٣ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/50/L.75، قرر مقدمو مشروع القرار A/C.2/50/L.7 سحبه.

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/50/L.15 و A/C.2/50/L.74

١٤ - وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل الفلبين، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع القرار A/C.2/50/L.15، وانضمت، فيما بعد، قيرغيزستان إلى مقدمي مشروع القرار، وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

"وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وإلى القرارات الأخرى في مجال التعاون الاقتصادي الدولي،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ولا سيما ما يتعلق منه بقرارها مواصلة استكشاف مسألة تمويل التنمية ومصادر تمويلها المحتملة،

"وإذ تؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال بالغة الأهمية لدى بلدان نامية كثيرة ومصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي لهذه البلدان، ولذا فهي جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي بشأن مسائل محددة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دعما لخطط البلدان النامية وأولوياتها في مجال تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

"وإذ تشير إلى ما تعهدت به البلدان المتقدمة النمو في مؤتمرات ومؤتمرات قمة دولية شتى، عقدت في التسعينات، من التزامات بأن تقدم ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد المالية الجديدة والإضافية لأغراض النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

"وإذ تلاحظ أن فوائد السلام لم تتبلور في شكل تدفقات مالية إضافية إلى البلدان النامية، وتعرب عن الحاجة إلى أن توجه البلدان المتقدمة النمو جزءا من الموارد التي كانت مخصصة للأغراض العسكرية وأفرج عنها نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، نحو أغراض إنمائية إنتاجية دعما للالتزامات الدولية الراهنة إزاء التنمية،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تمويل التنمية[٣]،

"١ - تؤكد الحاجة الماسة إلى عكس اتجاه منحنى هبوط التدفق العام للمساعدة الإنمائية الرسمية المستمر في الهبوط وإلى توفير موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، تحقيقا لمستوى معيشة أرقى للجميع؛

"٢ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تحقق تماما بحلول عام ٢٠٠٠ الهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة لصالح أقل البلدان نموا؛

"٣ - تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالالتزامات الواردة في التوصيات المالية لجدول أعمال القرن ٢١[٤] فيما يتعلق بتوفير ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد الجديدة والإضافية، وذلك لكيلا تعاق بشدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ وحتى لا تقوض دعائم الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

"٤ - تؤكد أيضا على أنه يجب على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بها في سياق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الدولية الأخرى التي عقدت في الماضي القريب، وذلك لترسيخ الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

---

(٣) A/50/397.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (المجلد الأول، والتصويب ١ للمجلد الأول، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والتصويب ١ للمجلد الثالث)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

"٥ - تدعو إلى الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها في إطار التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية والإسراع بالمفاوضات من أجل أن تأتي تغذيتها الحادية عشرة على مستوى أعلى كثيرا وبقيم حقيقية، بالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية المتزايدة للبلدان النامية، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عما تعهد به المجتمع الدولي من التزامات لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن من أجل استئصال شأفة الفقر باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية؛

"٦ - تدعو أيضا إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة لتمكينه من أداء مهامه بصورة أفضل وهو يواجه تحديات جديدة في عالم يزداد فيه الاتجاه نحو العولمة والتكافل ولتمكين مرفق التكيف الهيكلي المعزز من أن يصبح مؤسسة دائمة؛

"٧ - تؤكد ضرورة أن يعمد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى تهيئة ظروف دولية ملائمة للحد من عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وتعزيز دورها المُشجّع للنمو من خلال وسائل منها زيادة القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، دعما لجهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"٨ - تدعو إلى تجديد موارد مصارف التنمية الإقليمية وزيادة هذه الموارد بدرجة كبيرة من أجل تعزيز ما تضطلع به من دور في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم التي توجد بها؛

"٩ - تؤكد كذلك على ضرورة تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان، وذلك لتمكينها من تكوين موارد إضافية ولدعم الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"١٠ - تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم دعما كافيا لتوسيع قاعدة الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تصبح الأمم المتحدة شريكا جديرا بالثقة وفعالا في التنمية وتتجه أنشطته بوضوح نحو التنمية، ولتوفير منظور إنمائي فعال للمجالات الأخرى لنشاط الأمم المتحدة؛

"١١ - تدعو الدول المتقدمة النمو الى أن تدرس إمكانية استخدام جزء من الموارد المفرج عنها بفضل انتهاء الحرب الباردة وانخفاض النفقات العسكرية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"١٢ - تدعو كذلك البلدان المتقدمة النمو إلى استكشاف إمكانيات توجيه موارد مما تخصصه للإعانات وخاصة إعانات الانتاج الزراعي، نحو زيادة مصادر تمويل التنمية في البلدان النامية ودعم الالتزامات الدولية إزاء التنمية؛

"١٣ - تؤكد ضرورة استكشاف مصادر أخرى إضافية ومبتكرة لتمويل التنمية في البلدان النامية، بغية تحديد تدابير الدعم المطلوبة لتلبية الاحتياجات الهائلة لتمويل التنمية في البلدان النامية؛

"١٤ - تقرر عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٨ بشأن تمويل التنمية، على أعلى مستوى ممكن من المشاركة، لتقييم تنفيذ الالتزامات والتوصيات المتفق عليها دوليا والمتعلقة بتمويل التنمية وتقييم أنشطة متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية المختلفة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ والتي عمدت إلى جملة أمور منها الدعوة إلى توفير ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد المالية الجديدة والاضافية، وذلك حتى يتسنى تزويد البلدان النامية بالدعم الكافي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

"١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

١٥ - وفي الجلسة ٤٣، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة السيد ماكس شتاتهاغن (نيكاراغوا) نائب رئيس اللجنة، بعرض مشروع قرار بعنوان "مصادر تمويل التنمية" (A/C.2/50/L.74)، مقدم على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.15.

١٦ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الفلبين ببيان نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/C.2/50/SR.43).

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/50/L.74 (انظر الفقرة ٢٠، مشروع القرار الثالث).

١٨ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/50/L.74 قرر مقدمو مشروع القرار A/C.2/50/L.15 سحبه.

دال - الوثائق المتعلقة بمسائل سياسة الاقتصاد الكلي

١٩ - وفي الجلسة ٤٣، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وبناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بالوثائق المتعلقة بمسائل سياسة الاقتصاد الكلي (انظر الفقرة ٢١).

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

ألف - مشاريع القرارات

٢٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

مشروع القرار الأول

التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع"، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، والتزام كرتاخينا[٥]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تؤكد أهمية توفر مناخ موات للتدفقات المالية الخاصة، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، والأداء المناسب للأسواق على الصعيد الوطني في البلدان المعنية.

---

(٥) أنظر وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

وإذ تسلم بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة وأن يعمل على توفير مناخ موات للتدفقات المالية الخاصة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عملية النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية قد تأثرت إيجابيا بما حدث مؤخرا من زيادة في حجم تدفقات رأس المال الخاص الدولي،

وإذ تشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية لايجاد إطار وطني موات، وإذ تؤكد أن عددا كبيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وبخاصة في افريقيا، لم تستفد من تدفقات رأس المال السالفة الذكر،

وإذ تعرب عن القلق، في ذلك السياق، إزاء ما حدث خلال السنوات الثلاث الماضية من انخفاض في القيمة الحقيقية للمستوى العام للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لكون عدد كبير من البلدان النامية قد أصبح، في معرض تحرير نظمه الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتقلبات السريعة في تدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة العمل على تهيئة ظروف مواتية لتحقيق الاستقرار الدولي في تدفقات رأس المال الخاص وللحيلولة دون زعزعة الاستقرار الناشئة عن التحركات السريعة في تدفقات رأس المال الخاص، وذلك، في جملة أمور، بغية تعزيز التنمية وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تعلم بالدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي في العمل على تهيئة بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، وإذ تضع في اعتبارها تعزيز العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والصندوق،

١ - تؤكد أن التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وأنه ينبغي أن يشكل عنصرا مهما جدا في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

٢ - تشدد على ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة التدفقات الطويلة الأجل، مع العمل، في الوقت ذاته، على تخفيض مخاطر التقلبات؛

٣ - تسلم بأنه، في عالم مترابط، يشكل اتباع سياسة مالية ونقدية سليمة في كل من البلدان عنصرا من العناصر الأساسية في منع وقوع أزمات فيما يتصل بتدفقات رأس المال؛

٤ - تشدد على ضرورة استطلاع السبل لتوسيع نطاق التعاون المعزز والملائم، والقيام حيث يقتضي الأمر، بتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المعنية، والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية بغية تعزيز ترتيبات التشاور الوقائية بين هذه المؤسسات على اعتبار أنها تمثل وسيلة لتشجيع إقامة بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومراعاة الظروف التي قد يكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي؛

٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛

٦ - ترحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي وتسلم بضرورة قيام الصندوق بدور قوي ومحوري في مراقبة جميع البلدان، بأسلوب منهجي، وفقا للفقرة ٤ من البلاغ الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي الصندوق، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، فيما يتعلق بالمصادر المحتملة لزعزعة استقرار أسواق رأس المال، بغية تعزيز الشفافية والاستقرار في الأسواق المالية الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي، على أن تشمل تلك المراقبة، بين عناصر أخرى، توفير البيانات الاقتصادية والمالية على أساس منتظم وفي الوقت المناسب؛

٧ - تعيد تأكيد هدف تعزيز زيادة الشفافية والانفتاح، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي. ويستلزم هذا الهدف أيضا، من بين عناصر أخرى، أن يقوم جميع أعضاء الصندوق بتقديم بيانات اقتصادية ومالية على أساس منتظم وفي الوقت المناسب؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثاني

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقرارها ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تلاحظ تحسن حالة الديون في عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني للثمانينات والمساهمة التي قدمتها الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن،

وإذ تلاحظ مع التقدير التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا، وإذ ترحب بالشروط المؤاتية إلى حد أبعد الواردة في تدابير تخفيف عبء الديون التي توخاها مؤخرا نادي باريس، وهي شروط نابولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لأفقر البلدان وأثقلها ديونا، لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة، والمساهمة، من ثم، في إمكانيات استئناف تلك البلدان لنموها وتنميتها،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تؤكد أهمية استمرار البلدان المدينة في متابعة وتكثيف جهودها فيما يتعلق ببرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات، والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وخصائص كل منها، فضلا عن ضعف أفقر الطبقات من سكانها،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، ولا سيما في أفريقيا، في الجهود التي تبذلها لتحسين حالة ديونها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والبناء والسريع لمختلف تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا على حد سواء،

وإذ تلاحظ أيضا أنه بسبب التطورات المتقلبة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون، من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة ومحددة واتباع نهج مبتكرة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع ديون كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج دائم وإنمائي المنحى ومنصف وفعال، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن عمليات الإقراض المتعددة الأطراف مستبعدة من إعادة جدولة الديون، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة النظر في اتباع نهج شاملة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف وذلك عن طريق التنفيذ المرن للصكوك القائمة والآليات الجديدة عند اللزوم،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة وشاقة للإصلاح الاقتصادي، لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية أمام إعادة تنشيط نمو تلك البلدان وتنميتها في الميدان الاقتصادي وبخاصة أقلها نموا،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بصورة كاملة حتى الآن حلولا دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تعيد تأكيد النتائج، المتفق عليها، التي انتهت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، فضلا عن النظر في اتخاذ تدابير مناسبة تتعلق بتعبئة موارد كبيرة وجديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ، بينما تتناول مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، الحالة في بعض البلدان الدائنة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبخاصة الفصل الثالث، المعنون "القضايا الاقتصادية"، من الوثيقة الختامية للمؤتمر،

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة[٦]، المعقود في هاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، المنعقدة في واشنطن، العاصمة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧[٧]، المعتمد في الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥[٨]؛

٢ - تسلّم بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

---

(٦) A/50/254-S/1995/501، المرفق الأول.

(٧) A/50/518، المرفق.

(٨) A/50/379 و Corr.1 .

٣ - تسلّم أيضا بأن الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون يجب أن تعزز بتدفقات مالية خارجية مناسبة إلى البلدان النامية المدينة؛

٤ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير إشراف فعال على أسعار الفائدة الدولية وزيادة تدفق الموارد، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا للبلدان النامية؛

٥ - تشدد على ضرورة إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى، ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون المستمرة لأفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية وعلى أهمية التنفيذ الكامل والبناء والسريع لشروط نابولي المتفق عليها في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من أجل تلك البلدان، بغية مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة على أساس اتباع سياسات اقتصادية سليمة في هذه البلدان، ومن ثم المساهمة في تعزيز إمكانياتها لاستئناف النمو والتنمية؛

٦ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسط الدخل؛

٧ - تدعو البلدان الدائنة، ومصارف القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية؛

٨ - تلاحظ ارتفاع نسبة الديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان النامية وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة المقترحات الرامية إلى معالجة مشاكل تلك البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة بكل بلد، والمحافظة، في الوقت ذاته، على مركز الدائنين الممتازين للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لضمان أن يكون باستطاعتها مواصلة توفير التمويل بشروط تساهلية لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

٩ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف الفترة لتنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

١٠ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك خاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة معالجة التزاماتها بفعالية؛

١١ - تشدد على أهمية مواصلة عمليات الإقراض بشروط تساهلية التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٢ - تشدد أيضا على ضرورة أن توفر المرافق القائمة تدابير لتخفيف عبء الديون عن طريق برامج مختلفة لتحويل الديون، حيثما أمكن، مثل عمليات تحويل الديون إلى مشاركة في رأس المال، وعمليات تحويل الديون إلى التزام بحماية الطبيعة، وعمليات تحويل الديون إلى مشاركة في نماء الطفل، والعمليات الأخرى لتحويل الديون إلى مشاركة في التنمية، يتعين تنفيذها على نطاق واسع لإمكان مساعدة البلدان المعنية مساعدة فعالة في جهودها الإنمائية، فضلا عن دعم التدابير لصالح أضعف شرائح مجتمعات تلك البلدان واستحداث تقنيات لتحويل الديون تطبق على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، تمشيا مع أولويات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥؛

١٣ - تشدد كذلك على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٤ - تشدد كذلك على ضرورة الانتهاء على وجه السرعة من الأعمال الجارية لصندوق النقد الدولي، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بشأن الخطوات التي تتخذ لمعالجة مشاكل البلدان المنخفضة الدخل التي تضطلع ببرامج قوية للتكيف والإصلاح ولكن قد يثبت أن حالة ديونها، بما في ذلك ديونها للمؤسسات المتعددة الأطراف، لا يمكن أن تستمر، حتى بعد تخفيض الديون على أساس شروط نابولي، وفي هذا الصدد، تحث البلدان المانحة على الوفاء فورا بالتزامها بالعملية العاشرة لتجديد الموارد الإنمائية الدولية بالموارد وتقديم الدعم للتزويد بقدر هام من الموارد عن طريق العملية الحادية عشرة لإعادة تزويد

المؤسسة بالموارد وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن نتائج اجتماع لجنة التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

١٥ - تلاحظ المبادرة إلى وضع ترتيبات مالية موازية جديدة، مكملة للترتيبات العامة للاقتراض، بهدف مضاعفة الموارد المتاحة حاليا في إطار الترتيبات العامة للاقتراض؛

١٦ - تسلّم بأن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٩]؛

١٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة استنباط تدابير وإجراءات محددة للسياسة العامة من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المدينة؛

١٨ - تؤكد ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مع تقليل خطر التقلبات؛

١٩ - تشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الإقراض، حين تواصل تنفيذ مختلف التدابير التي تستهدف المساهمة في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وكذلك حين تستطلع الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف كثيرا من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون على البلدان النامية، على التأكد من التنفيذ الكامل والمراعاة التامة لاستراتيجية الديون التي تطورت عبر السنين؛

---

(٩) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٢١ - تسلّم بالحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات ذات الصلة، أن يستفيد من قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات التي عالجت مسائل الديون وأن يعالج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة مشاكل أقل البلدان نموا، لدى إعداد خطة للتنمية؛

٢٣ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، وتتناول، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، مسألة الديون الخارجية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

مشروع القرار الثالث

مصادر تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، المتعلق بتنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ولا سيما ما يتعلق منه بقرارها مواصلة استكشاف مسألة تمويل التنمية ومصادر تمويلها المحتملة،

تقرر أن تنظر في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن المجالات الموضوعية، بما في ذلك النظر في جانبي الترابط والتنسيق اللازمين كأساس للنظر بالتفصيل في مسألة تمويل التنمية ومصادر تمويلها المحتملة.

باء - مشروع مقرر

٢١ - توصي اللجنة الثانية أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

الوثائق المتعلقة بمسائل سياسة الاقتصاد الكلي

تقرر الجمعية العامة أن تحيط علما بالوثيقتين التاليتين:

(أ) تقرير الأمين العام عن مصادر تمويل التنمية في منتصف العقد[١٠]؛

(ب) تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية[١١].

---

(١٠) A/50/397.

(١١) A/50/429.